

مكانة البعد الريفي في سياسات التخطيط التنموي: مقارنة للتجربة التونسية

The Role of the Rural Dimension in Development Planning Policies: An Approach to the Tunisian Experience

كريم منصري

Mnasri Karim

FLAHM, Université de la Manouba

Unité de recherche Gouvernance et Développement Territorial (L.R.
21ES07) Université de Tunis

mnasrikarim.fshst@gmail.com

ملخص

رغم أن الخيارات الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة التونسية عقب الاستقلال ساهمت في تحقيق بعض مؤشرات النمو والحد النسبي من المديونية الخارجية، إلا أن هذه السياسات أظهرت محدوديتها على المدى المتوسط، حيث شكّل عقد الثمانينات لحظة مفصلية تميزت بتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في المناطق الريفية. فقد تزايدت معدلات البطالة، وضعفت فرص التشغيل، واستمرت مظاهر الفقر، مما ساهم في تعميق الهشاشة المجالية والاجتماعية، وتغذية موجات الهجرة الداخلية نحو المدن الساحلية الكبرى، وعلى رأسها العاصمة. تُبين هذه الدراسة، من خلال اعتماد منهج تحليل السياسات العمومية من خلال مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة الممتدة من 1992 إلى 2014، أن المقاربات التنموية لم تكن على قدر من الفعالية في الاستجابة لتطلعات المناطق الريفية، لا من حيث التشغيل ولا من حيث العدالة في توزيع الموارد. كما تم في هذا السياق تقييم برامج التنمية الريفية، خاصة البرنامج الممتد بين 1973 و1982، مع إبراز نقاط القوة والقصور فيه. وبالإضافة إلى تحليل الوثائق الرسمية فقد تم إجراء استبيان ميداني خلال شهري فيفري ومارس من سنة 2024، بهدف جمع معطيات نوعية حديثة تُمكن من تقييم الأثر المتراكم للسياسات التنموية في الأرياف التونسية، حيث تم إستجواب 100 عينة من خلفيات اجتماعية وجغرافية متنوعة، ذات طابع ريفي بارز، شملت ولايات سيدي بوزيد، القيروان، القصيرين، قفصة، سليانة، وجندوبة. وقد وُفّر هذا العمل الميداني إطارا نقديا مزدوجا، يتيح من جهة قراءة تقييمية للسياسات السابقة، ومن جهة أخرى استشراف إمكانيات إعادة إدماج الريف ضمن مسارات تنمية أكثر شمولاً وعدالة.

كلمات مفتاحية: التنمية الريفية، السياسات التنموية، البطالة، الفقر، الفوارق المجالية.

Résumé

Bien que les choix économiques adoptés par l'État tunisien après l'indépendance aient contribué à la réalisation de certains indicateurs

de croissance et à une réduction relative de l'endettement extérieur, ces politiques ont montré leurs limites à moyen et à long termes. Les années 1980 ont constitué un moment charnière caractérisé par l'aggravation de la crise économique et sociale, en particulier dans les zones rurales (augmentation du taux de chômage, réduction des opportunités d'emploi, persistance de la pauvreté, etc.) ce qui a contribué à accentuer la précarité économique et sociale et à alimenter l'exode vers les grandes villes côtières. En adoptant une démarche d'analyse des politiques publiques à travers les plans de développement économique et social de 1992 à 2014, cette étude a montré que les approches de développement n'ont pas permis de répondre efficacement aux aspirations des zones rurales, ni en termes d'emploi, ni en termes de justice dans la distribution des ressources. Dans ce contexte, les programmes de développement rural (en particulier le programme entre 1973 et 1982) ont été évalués, en mettant en évidence leurs forces et leurs faiblesses. Outre l'analyse des documents officiels, une enquête de terrain a été menée durant les mois de février et mars 2024, dans le but d'évaluer l'impact cumulatif des politiques de développement en milieu rural tunisien. Une centaine d'échantillons d'origines sociogéographiques diverses, avec un caractère rural marqué, ont été interrogés dans les délégations de Sidi Bouzid, Kairouan, Kasserine, Gafsa, Siliana, et Jendouba. Ce travail de terrain a fourni un cadre critique pertinent, permettant d'une part une lecture évaluative des politiques antérieures, et d'autre part, d'entrevoir les possibilités de réintégrer les campagnes dans des voies de développement plus inclusives et plus équitables.

Mots-clés : Développement rural, politiques de développement, chômage, pauvreté, exode rural, disparités spatiales.

Abstract : *The rural dimension in development policies: the Tunisian experience*

Although the economic choices adopted by the Tunisian government after independence contributed to the achievement of several growth indicators and a relative reduction in foreign debt, these policies showed their limits in the medium and long term. The 1980s were a turning point, characterized by a deepening economic and social crisis, particularly in rural areas (higher unemployment, fewer job

opportunities, persistent poverty, etc.), which accentuated economic and social insecurity and fuelled the exodus to large coastal cities. By adopting a public policy analysis approach through economic and social development plans from 1992 to 2014, this study has shown that development approaches have failed to meet the aspirations of rural areas efficiently, either in terms of employment or in terms of justice in the distribution of resources. In this context, rural development programs (in particular those between 1973 and 1982) were evaluated, highlighting their strengths and weaknesses. In addition to analyzing official documents, a field survey was carried out during February and March 2024, with the aim of assessing the cumulative impact of development policies in rural Tunisia. Around one hundred participants from various socio-geographical backgrounds, with marked rural characters, were interviewed in the delegations of Sidi Bouzid, Kairouan, Kasserine, Gafsa, Siliana, and Jendouba. This fieldwork provided a relevant critical framework, allowing on the one hand an evaluative reading of previous policies, and on the other, to envision the possibilities of reintegrating the countryside into more inclusive and equitable development pathways.

Keywords: Rural development, development policies, unemployment, poverty, rural exodus, spatial disparities.

مقدمة

شهدت تونس عقب الاستقلال تجربة تنموية رائدة وذلك بالمقارنة مع ما كانت تعانيه البلاد من تدهور اقتصادي واجتماعي موروث عن الحقبة الاستعمارية. إذ حظي الريف التونسي في هذه المرحلة بمكانة محورية، فشكّل بذلك مجالاً رئيسياً لتطبيق أولى سياسات التخطيط التنموي للدولة الناشئة. ويمكن رصد هذا التوجّه من خلال تركيز الدولة على الأوساط الريفية، عبر تجربة التنمية الفلاحية التي اتخذت شكل "التعاوض"، والتي مثّلت لحظة فارقة في مسار الإصلاح الاقتصادي. فقد هدفت هذه التجربة إلى فك الارتباط مع التبعية الاقتصادية التي خلفها الاستعمار، والسعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي عبر تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية والتعويل على الموارد المحلية. ورغم محدودية تنوّع القاعدة الاقتصادية آنذاك باستثناء قطاع المناجم الذي تعود أسسه إلى فترة الحماية، وقطاع الفلاحة الذي كان يركّز أساساً على صادرات زيت الزيتون، والخمور، والمصبرات فقد كان يُنظر إلى التوجه نحو الاستثمار في الريف كخيار استراتيجي لتنفيذ التصورات التنموية. إلا أنّ هذا التوجّه لم يكن مدعوماً برؤية استراتيجية واضحة الأبعاد، خاصة على المدى المتوسط والبعيد، الأمر الذي انعكس سلباً على مدى فعالية هذه المشاريع وجدواها.

وفي هذا السياق، ورغم ما حققته تجربة التعاقد من نتائج إيجابية، تمثلت في بناء عدد من السدود (سد نهانة بالقيروان سنة 1965، ثم سد كساب في باجة سنة 1969)، وتعميم التعليم بالمناطق الريفية، وإحداث مراكز للتكوين المهني، وإنشاء صناديق للضمان الاجتماعي ومراكز للتنظيم العائلي، فإن هذه المكاسب لم تشمل كافة المناطق الريفية ولا جميع الفئات الاجتماعية. وبالتالي، فإن نجاح التجربة ظل غير كاف لحجب مظاهر الفشل التي تجلّت خلال العشرينات الموالية، خاصة مع تزايد المديونية والعجز المالي للمشاريع التعاقدية. كما أنّ هذه المرحلة (1962-1971) افتقرت إلى خطة تنمية متكاملة، سواء من حيث الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية أو على مستوى الهيكلة والتنظيم، في ظل غياب وعي مجتمعي داعم لهذا المشروع. وأمام فشل تجربة التعاقد من جهة، واستمرار ارتفاع عدد سكان الريف من جهة أخرى، عاد الريف ليكون مجدداً محور الرهان التنموي من خلال إطلاق برنامج التنمية الريفية (1973-1982). وقد استهدف هذا البرنامج قرابة 320 ألف نسمة، وخصص له تمويل مالي تجاوز 192.5 مليون دينار، وركّز بالأساس على الجوانب الاجتماعية، ثم على خلق فرص التشغيل في القطاعات المنتجة. ولضمان نجاح هذا البرنامج، وسعياً لتفادي تكرار إخفاقات التعاقد، تبنت الدولة وسائل إيديولوجية لتثقيف السكان الريفيين وتأطيرهم سياسياً، من خلال خطاب إعلامي خاضع لمنطق الحزب الحاكم، الأمر الذي أفقد هذه الأدوات دورها التنموي وحولها إلى أدوات للتوجيه السياسي. كما أدى ذلك إلى اختلال في تحديد الفئات المستهدفة، وتوزيع المساعدات بصورة عادلة وناجعة.

كل ذلك يطرح تساؤلاً مشروعاً حول جدوى المشاريع التنموية التي نُفذت بين مرحلتَي التوجّه الاشتراكي والليبرالي: بمعنى آخر، هل كانت فعلاً مشاريع تنموية هادفة للنهوض بالمجالات الريفية، أم أنها استُخدمت كوسائل لأغراض سياسية ممنهجة تخدم مصالح محددة؟

1. سياسات التخطيط التنموي بتونس بين التخطيط الاشتراكي وتوجهات الانفتاح الليبرالي

1. تجربة التعاقد و"دولة" الاقتصاد التونسي: ملامح سياسة التنمية الفلاحية- (1962-1969)

في أعقاب مرحلة البناء الوطني (1956-1961)، شرعت الدولة التونسية في تبني نموذج تنموي جديد يقوم على القطع مع الإرث الاستعماري وتجاوز محدوديات النموذج الليبرالي الكلاسيكي. وقد اختارت القيادة السياسية، آنذاك، نهجاً اشتراكياً يستند إلى تدخل الدولة المباشر في توجيه الاقتصاد وإعادة هيكلة القطاعات الاستراتيجية، ومن بينها القطاع الفلاحي، الذي شكّل حجر الزاوية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمرحلة الممتدة من 1962 إلى 1969. وضمن هذا الإطار، تم إطلاق تجربة التعاقد الفلاحي بوصفه آلية مركزية لتجسيد خيار الاقتصاد الموجه، حيث تم تأميم الأراضي التي كانت تحت استغلال المستعمر، وتم توزيعها في إطار وحدات إنتاج جماعية، عُرفت بالتعاضديات. وقد بلغ حجم الأراضي المعنية بالتعاقد حوالي 1.1 مليون هكتار، توزّعت على 200 وحدة إنتاج و300 تعاونية (لبيض، 2003)، وحُدّدت مساحة الملكية للفلاحين المشاركين بين 0.25 و5 هكتارات، في محاولة لتنظيم الملكية العقارية وتنشيط الاقتصاد الجماعي. ورافقت هذه الخطوة منظومة قوانين لتنظيم حلقات الإنتاج من

الاستغلال إلى التسويق، وتوزيع جغرافي وظيفي للإنتاج حسب الأقاليم، إلى جانب دعم تعاضديات الري والبنى التحتية الريفية، مثل بناء سد "لخماس" سنة 1967، وتوسيع الخدمات الاجتماعية والتعليمية، في إطار مقارنة شمولية تهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والهجرة الريفية .

غير أنّ هذا التوجه التحديثي، الذي سعت الدولة من خلاله إلى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ضمن منظور اشتراكي موجّه، سرعان ما اصطدم بجملة من الإكراهات البنوية والهيكلية التي حدّت من فاعليته. فعلى المستوى المنهجي، تميّزت التجربة بطابعها المركزي الصارم وغياب التدرّج في التنفيذ، حيث تم اعتماد مقارنة فوقية في صياغة السياسات وتطبيقها، دون مراعاة للخصوصيات المحلية أو التقاليد الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين. كما افتقرت التجربة إلى آليات تحفيز فردي فعّالة، ما انعكس سلباً على أداء الوحدات الجماعية، حيث ظلّ متوسط دخل الفرد المتعاضد في حدود 82 ديناراً سنة 1986، وهو مستوى أقل بكثير من السقف المأمول الذي حدّدته الدولة سابقاً بـ 250 ديناراً سنوياً، ممّا عمّق من فجوة الثقة بين الدولة والفلاحين وأضعف جدوى المشروع على أرض الواقع. كما فشلت الدولة في تعبئة الموارد الكافية، خاصة بعد انكماش الدعم الدولي بسبب ضعف مردودية القروض التي ناهزت قرابة 7.7 مليون دولار مع نهاية الستينيات (دغري، 1984) وتراجع الإنتاج الفلاحي، ما أجبر البلاد على الاستيراد، في مفارقة مع أهداف السيادة الغذائية.

لم تكن هذه الإشكالات حكراً على التجربة التونسية، بل تكررت بصيغ مختلفة في عدد من الدول ذات التوجه الاشتراكي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والتي رأت في الأرياف مجالا للتجريب السياسي والاجتماعي، وسعت إلى بناء نماذج اقتصادية بديلة عن الرأسمالية من خلال تفكيك البنى التقليدية، وإرساء مجتمع جديد قائم على العدالة الاجتماعية والاكتفاء الذاتي. ففي تجربة الاتحاد السوفياتي سابقاً، طبّقت الدولة بين 1928 و 1933 سياسة "التجميع القسري" للأراضي (ستهم، 1987)، عبر تحويل الفلاحين إلى عمال داخل وحدات إنتاج ضخمة (كولخوزات وسوفخوزات)، ما مكّن من تعبئة الفائض الزراعي لصالح التصنيع، لكنّه أدّى إلى مأس إنسانية كبرى، أبرزها مجاعة أوكرانيا (1932-1933)، وهو ما يُبرز مخاطر تغييب الأبعاد الإنسانية في ظل أولوية الأهداف الاقتصادية.

وتكرّر النمط ذاته في التجربة الصينية خلال الفترة الممتدة بين (1958-1961)، حيث دُمجت القرى ضمن ما يعرف بـ "الكمونات الشعبية" تمارس فيها الزراعة والصناعة معاً تحت إشراف الدولة، في إطار تصور شمولي يُعوّل على تعبئة جماعية شاملة للموارد البشرية والمادية. غير أن افتقار المشروع إلى تخطيط واقعي، وتسارع تطبيقه دون تهيئة مسبقة للقدرات المحلية أو مراعاة للموارد الفعلية، أدّى إلى انهيار كبير في الإنتاج الزراعي وأسفر عن أزمة غذائية حادة. وتُظهر هذه التجربة بشكل جلي حدود المقاربات التحديثية الفوقية، خاصة عندما تُنفَّذ بمعزل عن المقومات الموضوعية والخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية للمجال الريفي.

أما في دولة الفيتنام، فقد انطلقت تجربة التعاونية القسرية عقب توحيد البلاد سنة 1975، مستلهمة النموذج الصيني في تجميع الأراضي ضمن تعاونيات زراعية تخضع لإشراف الدولة،

بههدف تعزيز الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي. إلا أن هذه التجربة أظهرت سريعا نتائج سلبية تمثلت في تراجع ملحوظ في الإنتاج الزراعي، إلى جانب تفاقم حالة النفور بين الفلاحين تجاه السياسات المفروضة قسراً، مما أدى إلى دخول البلاد في أزمة غذائية واجتماعية حادة. وفي هذا السياق مثلت سنة 1986 نقطة تحول محورية مع اعتماد سياسة "Đổi Mới" التي أعادت الاعتبار إلى الملكية الفردية والمبادرة الخاصة، مع الحفاظ على دور الدولة كموجه عام للسياسات الاقتصادية. وبفضل هذا التوجه التدريجي والمرن، تمكنت الفيتنام من تحقيق انتعاش اقتصادي واضح، مما يجعل تجربتها نموذجاً ناجحاً نسبياً في التكيف مع إخفاقات النموذج الجماعي، والانفتاح على خيارات تنمية أكثر واقعية ومرونة.

وفي تنزانيا، أطلقت الدولة، بقيادة "جوليوس نيريري"، سنة 1967 تحت شعار سياسة القرى الاشتراكية (Askew, 2008) "Ujamaa Villages" ضمن رؤية اشتراكية إفريقية تسعى لبناء قرى جماعية تقوم على مبادئ التضامن والعمل المشترك، كبديل عن النموذج الفردي في الإنتاج والتنظيم الاجتماعي. ورغم الخلفية السياسية والإنسانية للتجربة، فإنها واجهت عقبات كبرى، من بينها ضعف التمويل، هشاشة البنية التحتية، ومحدودية التكوين التقني للفلاحين، بالإضافة إلى افتقار المشروع للقبول الشعبي، بسبب الطابع الفوقي لإعادة التوطين القسري. هذه العوامل مجتمعة أضعفت فعالية النموذج، وأجبرت الدولة لاحقاً على التراجع عنه دون تحقيق أهدافه الأساسية، ما يؤكد مرة أخرى أن الإرادة السياسية وحدها لا تكفي لإنجاح مشاريع التحول الريفي إذا لم تُدعم بآليات واقعية وشراكة محلية حقيقية.

في الجزائر، تم إطلاق ما عُرف بـ "الثورة الزراعية" سنة 1971، في سياق تأثر واضح بالتجربة التونسية للتعاقد، حيث تبنت الدولة مقاربة اشتراكية قائمة على تأميم الأراضي الزراعية وإعادة توزيعها ضمن تعاونيات إنتاجية جماعية تحظى بدعم مباشر من السلطات العمومية الجزائرية. ورغم وفرة الموارد النفطية التي وفّرت هامشاً مالياً واسعاً لتمويل هذا التوجه، فإن التجربة واجهت عدداً من التحديات البنيوية، تجلّت في تعقيد الجهاز البيروقراطي، وتدني مستويات التأطير التقني للفلاحين، إلى جانب تراجع الإنتاجية الفلاحية مقارنة بالأهداف المعلنة. هذه الإخفاقات دفعت الدولة، مع مطلع الثمانينات، إلى مراجعة مقومات التجربة وآليات تسييرها، في ظل محدودية آثارها التنموية الفعلية، ما يبرز من جديد أهمية التكيف الواقعي وتجاوز المقاربات الفوقية في مشاريع الإصلاح الزراعي.

عند جمع خيوط هذه التجارب التنموية، يتضح أن فشل العديد من هذه التجارب لا يرتبط بفكرة التنظيم الجماعي في حد ذاتها، بل بأسلوب تطبيقها، ودرجة تجاوبها مع المعطى المحلي. فالنماذج التي فُرضت بشكل مركزي وفوقي، دون إشراك المجتمعات الريفية، واجهت مقاومة شعبية ترأسها فئات هشة ذات مرجعية ريفية بالأساس، وانتهت في كثير من الحالات إلى تعطل المشاريع وتوقفها. كما أن التداخل بين منطق الدولة ومنطق الأرض داخل المجالات الريفية أفرز تناقضات بنيوية عميقة، تمثلت في الفجوة بين التصوّر النظري والإمكانات الفعلية، وبين ما هو مخطط مركزياً وما هو مُعاش ميدانياً.

يبين هذا المسار المقارن، بشكل جلي، أن التنمية الريفية لا يمكن اختزالها في مجرد إعادة توزيع الموارد أو إنشاء مؤسسات جماعية، بل تمثل عملية مركبة تتطلب تحقيق توازن دقيق بين متطلبات العدالة الاجتماعية وفعالية الأداء الاقتصادي، مع مراعاة المشروعات الاجتماعية والسياسية على المستوى المحلي. كما تؤكد التجارب التي تبنت نهج المراجعة الذاتية، على غرار التجربة الفيتنامية، أن تحقيق نتائج تنمية مستدامة يظل رهينا بقدرة السياسات العمومية على التكيف مع خصوصيات السياق، وتبني مقاربات مرنة في إدارة التحول، تُولي المجتمعات المحلية دورا فاعلا في بلورة الخيارات التنموية، في إطار قيادة تنسيقية من الدولة تُراعي مبدأ المشاركة أكثر من القرارات الفوقية المسقطة أو المفروضة .

2. الريف التونسي وإيديولوجيا التنمية الريفية

منذ الاستقلال، أولت الدولة التونسية أهمية بالغة لمسألة التنمية، حيث تمحورت سياستها الاقتصادية الموجهة خلال الفترة ما بين 1962 و1971 حول تقليص التبعية للخارج. وقد تجسد ذلك في إعطاء الأولوية لبناء قاعدة صناعية وطنية، موزعة على شكل أقطاب تنموية جهوية، في مسعى غير مباشر لتحقيق نوع من التوازن بين المناطق. وشهدت هذه المرحلة أيضا تأميم الأراضي الزراعية واعتماد تجربة التعاوض الفلاحي (1962-1969)، إلى جانب تأسيس البنك المركزي وإصدار العملة الوطنية. وهي خطوات يمكن اعتبارها، من حيث المبادئ المُعلنة، طموحة ومُعبّرة عن توجه تحديتي للدولة. غير أن هذه السياسات واجهت جملة من الأزمات البنوية، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي. وقد شكّلت الأرياف التونسية أحد أبرز المجالات التي انعكست عليها هذه الأزمات، لا سيما في ظل فشل تجربة التنمية الفلاحية التعاضدية، مما أدى إلى موجات نزوح مكثف نحو المدن، خاصة الساحلية منها، وتفاقم ظاهرة الهجرة الريفية، في سياق تراجع مردودية القطاعات الزراعية وتعطل آليات الإنتاج المحلي.

وفي ظل تصاعد التحديات التنموية، تخلّت الدولة التونسية تدريجيا عن النهج الاشتراكي لتتبنى توجهها نحو اقتصاد السوق الحر، في محاولة لمعالجة الأزمات المتعددة التي طالت أيضا المناطق الريفية. إلا أن هذا التحول لم يُفض إلى تحسّن ملموس في الأوضاع الاجتماعية، حيث استمرت مظاهر الفقر، وارتفعت معدلات البطالة، وظلّ الضغط الديمغرافي قائما، رغم تراجع نسبة سكان الريف من 58.7% سنة 1965 إلى 52.5% سنة 1975. أمام هذا الوضع، أعادت الدولة إدماج المسألة الريفية ضمن أولويات سياساتها التنموية، وذلك انطلاقا من بداية السبعينات. وقد تُوج هذا التوجه بتبني برنامج التنمية الريفية بمقتضى الأمر عدد 310 لسنة 1973 المؤرخ في 20 جوان 1973، والذي اعتمد كإطار رسمي لتدخل الدولة من جديد في الأوساط الريفية. وتم تحديد هدفين رئيسيين لهذا البرنامج: هدف اقتصادي واجتماعي يركّز على تحسين ظروف العيش وتوفير مقومات التنمية، وهدف إداري يتماشى مع سياسة اللامركزية وإعادة توزيع الأدوار بين المركز والجهات.

وقد تمثلت الغاية الأساسية من هذا التوجه في تقليص مظاهر التخلف وتحسين مستوى التجهيزات والبنية التحتية في المناطق الريفية، إضافة إلى الحدّ من النزوح الريفي المتزايد، حيث بيّنت المعطيات الإحصائية أن هذا النزوح ساهم بنسبة 44% في نمو سكان المدن بين سنتي

1966 و1975. كما استهدف البرنامج مواجهة عدد من الإشكاليات الاجتماعية المتشابكة، وعلى رأسها تفاقم البطالة، التي قدّر عدد المتأثرين بها بحوالي 250 ألف عاطلا، من بينهم 135 ألفاً ينتمون إلى الوسط الريفي (أي بنسبة 54%). (CGDR, 1984). وقد ازدادت حدة هذه الأزمة مع عودة أعداد كبيرة من العمال التونسيين من ليبيا في سنة 1984، نتيجة للتوترات السياسية، وهو ما ساهم في تعميق الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على المناطق الريفية، وكشف عن الحاجة الملحة إلى مراجعة شاملة لخيارات التنمية ومقاربتها تجاه الريف.

1.2. أهداف البرنامج التنموي: نحو الملاءمة بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي

في ظل السياق التاريخي الذي عاشته البلاد التونسية خلال العقدين المواليين للاستقلال (الستينيات والسبعينيات)، اتخذ البرنامج التنموي طابعا استراتيجيا وشكل استجابة لأهداف وطنية طموحة. وقد سعت الدولة من خلاله إلى تحقيق هدفين محوريين: تقليص الفجوة التنموية بين الوسطين الريفي والحضري، عبر تخصيص اعتمادات تنموية لكل ولاية، وإرساء شكل من العدالة المجالية، من خلال توجيه الجهود نحو الجهات الأقل نمواً، خصوصاً تلك التي تعاني من اختلالات بنيوية على مستوى البنية التحتية والأنشطة الاقتصادية. ويُستفاد من هذا التوجّه أنّ الدولة تبنت آنذاك تصورا إصلاحيا ذا بعد مجالي، يستند إلى مبدأ التمييز الإيجابي في توزيع الموارد، وهو ما يُعدّ سابقة نسبية في سياسات التنمية العمومية بتونس خلال تلك المرحلة.

وقد أدى هذا التوجه، منذ سنة 1974، إلى تفعيل البرنامج التنموي من خلال رصد اعتمادات مالية بلغت 6.7 مليون دينار، إضافة إلى الاعتمادات الخاصة بالبرنامج الحدودي، وُجّهت أساسا إلى ولايات جندوبة، الكاف، القصيرين، قفصة ومدنين. (CGDR, 1984) ويعكس هذا التركيز الجغرافي وعيا مؤسسيا تدريجيا بأن الاختلالات الجهوية لا يمكن معالجتها بمنطق تنموي مُوحد، بل تتطلب استهدافا مكانيا دقيقا. وتم تصميم هذا البرنامج ليشمل، في تصوره الأولي، قرابة 320 ألف نسمة من سكان الأرياف. غير أن التقييم المرحلي لنتائجه خلال الفترة 1973-1982 أظهر أن نسبة المستفيدين الفعليين لم تتجاوز 76% من إجمالي السكان المستهدفين (242.850 ألف نسمة). (CGDR, 1984) ويطرح هذا المعطى إشكالية فاعلية آليات الاستهداف الاجتماعي، ومدى قدرة الدولة على ترجمة تصوراتها التخطيطية إلى تغطية شاملة، مما يعكس فجوة بين أهداف البرنامج ومردوديته الفعلية على واقع الأرياف التونسية.

تم تنظيم مشاريع البرنامج وفق أربعة أصناف اجتماعية رئيسية، مع تركيز خاص على الفئات المهمشة. وقد جسدت هذه المقاربة بُعدا اجتماعيا محوريا، يتجاوز الطابع الخيري التقليدي نحو محاولة إدماج هذه الفئات ضمن الدورة الاقتصادية. وتمثلت الصيغة الأولى من هذا البرنامج في تقديم منح مباشرة تراوحت بين 150 و300 دينار، في حين تمثلت الصيغة الثانية في استهداف العاطلين عن العمل من خلال توفير مواطن شغل في إطار برنامج الحاضائر الجهوية. أما المحور الثالث فقد خصص للفئات الريفية الشابة، لا سيما من الإناث عبر برامج التكوين المهني في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعات التقليدية. وأضيفت لاحقا فئة رابعة متوسطة الدخل، استفادت من القروض البنكية لا تتجاوز سقف 2000 دينار، في محاولة لتوسيع قاعدة الطبقة المنتجة داخل الأرياف.

ويُستشف من هذه المقاربة متعدّدة الفئات أن البرنامج لم يكن مجرد عملية دعم ظرفي، بل كان بمثابة مشروع لإعادة هيكلة النسيج الاجتماعي الريفي، عبر تحفيز الحركة الاقتصادية ومقاومة البطالة البنوية. ومع ذلك، تظل محدودية التمويل الموجه للمشاريع المُدرة للدخل، مقارنة بالاعتمادات الاجتماعية، مؤشرا على هيمنة المقاربة الرفاهية على حساب الاستدامة الاقتصادية. أما فيما يخص محاور التدخل في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فقد ارتكزت الدولة على رؤية شمولية تقوم على تكامل القطاعات المنتجة لا سيما في المجال الفلاحي. إذ شمل البرنامج إحداث 26 ألف هكتارا من المناطق السقوية، وتجهيز 12737 بئرا، إضافة إلى توزيع نحو 86045 رأس ماشية. وعلى صعيد التشغيل، مكّن برنامج الحضائر الجهوية من خلق ما يناهز 37 مليون يوم عمل. غير أن طابعه الموسمي، وافتقاره إلى الاستدامة، جعل منه مكسبا رمزيا أكثر منه هيكليا، إذ لم يرافقه إنشاء أنشطة اقتصادية دائمة تُعزز من قدرة المجتمعات المحلية على تجاوز الهشاشة. أما في محور تحسين ظروف العيش، فقد شمل البرنامج تهيئة الطرقات والمسالك الفلاحية، بالإضافة إلى المساكن الريفية، إذ تم التدخل في 56420 وحدة سكنية، منها 35209 مساكن جديدة. ورغم أهمية هذه الإنجازات من حيث الجانب الكمي، إلا أن غياب منظومة متابعة وتقييم فعالة حال دون قياس مدى تأثير هذه التدخلات على مؤشرات التنمية البشرية على المدى المتوسط.

وقد تطلّب تنفيذ هذه المشاريع تمويلا قُدر بحوالي 192.5 ألف دينار (1973-1982)، وهو مبلغ يفوق الإمكانيات المالية للدولة آنذاك مما دفعها إلى تمويل المشاريع المبرمجة على قسمين، قسم أول شمل البنية التحتية الأساسية، وقسم ثان شمل بقية المشاريع الأخرى. واختلفت نسبة التمويل حسب نوع المشروع، فعلى سبيل المثال، في مشاريع التنوير الكهربائي، ناهزت مساهمة الدولة 25%، أما مساهمة الشركة الوطنية للكهرباء فكانت بـ10%، بينما تحمّل المستفيد بقية التكاليف. وبالتالي يُعد هذا النموذج التشاركي محاولة مبكرة لإرساء ثقافة المسؤولية الجماعية في تنفيذ المشاريع التنموية، غير أن مردوديته ظلت رهينة بقدرة السكان المحليين على المساهمة، وهو ما لم يكن متاحا في بعض الجهات ذات الهشاشة المفرطة.

أما من حيث التوزيع الجغرافي للاعتمادات (جدول رقم 1)، فقد ركزت الجهود على الأقاليم الأكثر ترفيفا وتأخرا تنمويا، خاصة الشمال الغربي (24.3%) والوسط الغربي (20.2%)، بالنظر إلى كثافة الفقر والبطالة. ويعكس هذا التوزيع وجود وعي تخطيطي نسبي لدى الدولة بأهمية التدخل التصحيحي للحد من آثار التفاوتات الهيكلية. غير أن هذا الوعي ظلّ مؤطرا بمنطق كتي صرف، في ظل غياب تقييم نوعي لمدى الأثر المجالي الفعلي لتلك الاستثمارات، وهو ما قلّص من نجاعتها على المدى الطويل. وعند تحليل توزيع الاعتمادات حسب محاور التدخل، نلاحظ هيمنة مشاريع تحسين ظروف العيش بنسبة 48.7%، مقابل 38.2% فقط لمجمل مشاريع التشغيل، مما يعكس اختلالا في أولويات التدخل التنموي. فالتكيز على الإنارة والمساكن والماء الصالح للشرب، وإن كان ضروريا، قد تم على حساب دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة. كما أن ضعف حصة برامج التكوين المهني (8.5%)، التي خصص معظمها للصناعات التقليدية كصناعة الزربية والمرفوم، يؤشر إلى قصور في استشراف آليات تأهيل اليد العاملة الريفية، مما ساهم في استدامة تبعيتها للأنشطة الموسمية والهشة.

جدول 1: الاعتمادات المالية لمشروع التنمية الريفية حسب الأقاليم خلال فترة العشرية 1973 – 1982 (الوحدة: 1000 دينار تونسي)

الأقاليم الكبرى المنتفعة من البرنامج التنموي	الاعتمادات المالية	نسبة الإقليم من المجموع الوطني (%)
إقليم تونس والشمال الشرقي	31787	16.0
الشمال الغربي	46217	24.3
الوسط الغربي	38314	20.2
الوسط الشرقي	34169	17.5
إقليم الجنوب الغربي	17048	9.0
إقليم الجنوب الشرقي	24906	13.0
المجموع	192,5	100

المصدر: CGDR 1984

ويلاحظ كذلك أن تأثير بعض المشاريع امتد إلى المناطق الحضرية، خاصة في قطاع الحرف الصغرى والتكوين في الصناعات التقليدية، مما يبرز أن الحدود بين الريف والمدينة لم تكن واضحة المعالم، بل كانت قائمة على ثنائية التأثير والتأثير، وأن الفعل التنموي في الأرياف قد تكون له انعكاسات غير مباشرة على النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمدن الصغرى والمتوسطة.

2.2. الظرفية السياسية لانبعث مشروع التنمية الريفية: برنامج بهدف التنمية أم تنمية لأغراض سياسية ممنهجة؟

لقد شكّل برنامج التنمية الريفية أحد أبرز الآليات التي اعتمدتها الدولة التونسية بعد الاستقلال، بهدف تحسين أوضاع المناطق الريفية وفكّ عزلتها، من خلال توفير البنية التحتية، والخدمات الاجتماعية، وتكثيف فرص التشغيل. ورغم النوايا المعلنة، فإن تنزيل هذا البرنامج على أرض الواقع أظهر تعقيدات هيكلية وسياسية أثرت بعمق على مسار تنفيذه ونجاعته. فقد تزامن انطلاق البرنامج مع ظرفية دقيقة اتسمت باضطراب البنية الاقتصادية للقطاع الفلاحي، وتفاقم هشاشة الإطار المعيشي لسكان الأرياف، إلى جانب تزايد الهجرة الريفية نحو المدن. ضمن هذا السياق، أضحت المشروع التنموي أداة ذات وظيفة مزدوجة: من جهة، يهدف إلى تقليص الفجوة التنموية بين الجهات، ومن جهة أخرى، شكل وسيلة لتعزيز حضور الدولة وتوسيع شرعيتها السياسية داخل الفضاءات الريفية، وهو ما أضفى على هذا التدخل بُعداً إيديولوجياً واضحاً (التليلي، 2013).

قد تجلّى هذا البعد الإيديولوجي في العديد من الخطابات الرسمية، لعل أبرزها خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة في معتمدية الرقاب بتاريخ 8 جانفي 1956، حين قال: "أنا أعتبر نفسي مسؤولاً عنكم جميعاً، لأنني الوحيد الذي أخذ على عاتقه إدخال الحركة الوطنية في القرى والأرياف النائية بعد أن كانت مقتصرة على الطبقة المثقفة في المدن" (بوطالب، 2002). هذا الخطاب يبيّن كيف تمّ تأطير التنمية الريفية في إطار مشروع وحدوي وطني، يُشرعن من خلاله تدخل الدولة في الأوساط الريفية تحت شعار المصلحة العامة، وإن كان ذلك غالباً على حساب استقلالية القرار المحلي والمصلحة الذاتية للسكان المحليين. كما استُخدمت برامج التنمية كوسائل لإعادة إنتاج الولاء السياسي، من خلال تحفيز الفئات المتحرّبة بمنح مشاريع أو امتيازات موجهة. وتؤكد بعض التقارير هذا التوظيف السياسي (CGDR، 1984)، إذ حصل حوالي 28.6% من المنتفعين على مساعدات دون تقديم طلب رسمي، في حين حُرّم 64.3% من الذين استكملوا الإجراءات المطلوبة من الدعم، وهو ما يضع عدالة التوزيع موضع تساؤل حقيقي.

وإذا ما اعتمدنا المقاربة السوسيولوجية لفهم آثار هذا التدخل المُمرّكز للدولة، فإننا نلاحظ حدوث تحولات بنيوية عميقة داخل المجتمع الريفي. فقد أدّى تغيّر أنماط الملكية ووسائل الإنتاج، لا سيّما منذ فترة التجربة التعاقدية، إلى إضعاف البنى التقليدية المركّزة على القرابة والتضامن المجتمعي، لتحلّ محلّها أنماط من العلاقات المدنية والقانونية ذات طابع فردي ومبنية على منطق المحاسبة والمسؤولية الفردية. ورغم ما أفرزته هذه الديناميات من مكاسب نسبية على صعيد ترسيخ قيم المواطنة والانخراط في منظومة دولة القانون، إلا أنّ هذه التحولات اتّسمت بطابعها الفوقي، حيث فرضت في الغالب من المركز دون أن تُبنى على تشاور فعلي أو تفاعل حقيقي مع الفئات الريفية المستهدفة. وفي هذا السياق التحليلي، ولفهم مدى تفاعل السكان المحليين مع هذه السياسات وآثارها، تم إجراء استبيان ميداني على عيّنة من سكان أربع ولايات ريفية (القصرين، سيدي بوزيد، القيروان، جندوبة)، وذلك بهدف استقصاء تمثّلاتهم لحدود هذه السياسات التنموية.

أنجز هذا الاستبيان خلال الفترة الممتدة بين شهري فيفري ومارس من سنة 2024 على عيّنة تضم 100 مشارك من الوسط الريفي. وقد شملت هذه العينة سكانا محليين إلى جانب فئات مثقفة مثل رجال التعليم وممثلي المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية والإدارة الجهوية للتنمية وإدارة التخطيط بمركز الولاية، بما أتاح الجمع بين تصوّرات الأهالي وخبرات المتدخلين من ذوي العلاقة بالشأن التنموي. وقد تم اعتماد أسلوب الاختيار القصدي، بالتركيز على الفاعلين الذين يمتلكون تجربة مباشرة أو اهتماما فعليا بالمسار التنموي داخل مجتمعاتهم. وتوزّع المشاركون جغرافيا على خمس ولايات ريفية داخلية شملت ولايات سيدي بوزيد (22 مشاركا)، القيروان (21 مشاركا)، القصرين (21 مشاركا)، قفصة (18 مشاركا)، وسليانة (18 مشاركا)، وهو ما مكن من ضمان تمثيل جهوي متنوع يعكس خصوصيات هذه المجالات. وقد تضمن الاستبيان قائمة من الأسباب المقترحة مسبقا، طلب من كل مشارك أن يختار منها، وفقا لرأيه الشخصي، العوائق التي يعتبرها محدّدة لمسار التنمية في جهته.

وقد جاءت نتائج هذا الاستبيان لتؤكد الطابع البيوي لاختلالات البرامج الموجهة للريف التونسي، ولتكشف عن فجوة واضحة بين تصوّرات الدولة وتطلّعات الفاعلين المحليين (جدول رقم 2).

جدول 2: أسباب محدودية المشاريع التنموية الموجهة للريف التونسي

الأسباب المقترحة	عدد المشاركين الذين اختاروا السبب المقترح من مجموع 100 عينة	عدد المشاركين الذين لم يختاروا السبب المقترح من مجموع 100 عينة	إجمالي العينة المستجوبة (1)
غياب رؤية متكاملة	61 عينة (61%)	39 عينة (39%)	100 عينة
ضعف مشاركة السكان	53 عينة (53%)	47 عينة (47%)	
ضعف التنسيق	48 عينة (48%)	52 عينة (52%)	
اعتبارات سياسية	45 عينة (45%)	55 عينة (55%)	
ضعف تمويل المشاريع المنتجة	34 عينة (34%)	66 عينة (66%)	
غياب آليات التقييم	31 عينة (31%)	69 عينة (69%)	

المصدر: الاستبيان الخاص، فيفري- مارس 2024

تؤكد نتائج الاستبيان الميداني، المدعومة بمعطيات رسمية، ما خلص إليه التحليل السوسولوجي من أن الإخفاق في تحقيق تنمية ريفية فعالة لا يعزى أساسا إلى محدودية الموارد، بل إلى طبيعة التخطيط ذاته، الذي ظل قائما على منطق مركزي وفوقي، تغيب عنه المقاربة التشاركية. وقد بيّنت نتائج الاستبيان أن أبرز مظاهر الخلل تمثّلت في غياب رؤية تنموية شاملة (61%)، إلى جانب ضعف مشاركة الفاعلين المحليين (53%)، وانعدام التنسيق بين المتدخلين (48%)، فضلا عن تأثير الاعتبارات السياسية في توجيه التدخلات (45%). أما على مستوى

10- يتضمن الجدول نتائج استبيان ميداني أنجز خلال شهري فيفري - مارس من سنة 2024 وقد شمل 100 عينة من الوسط الريفي. وقد طُلب من كل مشارك اختيار الأسباب التي يراها محدّدة لمسار التنمية من بين قائمة العوائق المقترحة مسبقاً. تُقرأ المعطيات أفقياً: أي أن كل سطر يُظهر في آن واحد عدد المشاركين الذين اختاروا السبب ونسبتهم المئوية، مقابل عدد الذين لم يختاروا نفس السبب من إجمالي العينة (100). فعلى سبيل المثال، يرى 61 % من المشاركين (61 عينة) أن غياب رؤية متكاملة يمثل عائقاً رئيسياً، في حين لم يوافق على هذا الطرح 39% من المستجوبين (39 عينة). هذا التوزيع يُبرز أن العوائق الأكثر أهمية يتمثل في غياب رؤية متكاملة لمحتوى المشروع وضعف مشاركة السكان، بينما اعتُبرت عوامل ضعف التمويل وآليات التقييم أقل حضوراً نسبياً في إجابات المستجوبين.

الجوانب التنفيذية، فقد أشار عدد من المشاركين إلى ضعف تمويل المشاريع المنتجة (34%) وغياب آليات فعالة للتقييم والمتابعة (31%)، ما ساهم في الحد من أثر هذه المشاريع على المدى المتوسط والطويل.

من جهة أخرى، تُظهر بيانات التقرير الصادر عن المندوبية العامة للتنمية الجهوية لسنة 1984 عمق أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع المحلي، حيث لم تتجاوز نسبة تشريك المنتفعين في برامج التنمية (31.1%)، من بينها (24.4%) تعود لأشخاص محسوبين على خلايا حزبية، في حين عَبرَ (69%) من السكان عن جهلهم التام بمحتوى هذه البرامج ومكوناتها. تعكس هذه المؤشرات ضعف آليات الإعلام والحوار، واستمرار منطق الزبونية والإقصاء، مما يضعف ثقة الفاعلين المحليين في جدوى السياسات العمومية.

كل هذه المعطيات تُبرز أن فشل السياسات التنموية في الأرياف لم يكن نتاج اختلالات ظرفية أو تقنية فحسب، بل هو تعبير عن أزمة بنيوية أعمق، تتعلق بفهم الدولة للمجال الريفي كحيزٍ للتدخل الإداري والسياسي أكثر منه مجالا للتمكين والتفاوض. وبذلك، تُصبح الدعوة إلى مراجعة جذرية لهذه السياسات أمرا ملحا، بما يضمن انتقالا من منطق فوقي-مركزي إلى نموذج أكثر ديمقراطية، يضع الفاعل المحلي في صُلب العملية التنموية كشريك لا كموضوع للسياسات.

II. الواقع الريفي التونسي في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وتراجع دور الدولة في سياسات الدعم

1. النمط الاقتصادي الليبرالي وتعميق الفجوة بين المدن الساحلية والأرياف

منذ تاريخ الاستقلال سنة 1956، سلكت تونس مسارا تنمويا اتّسم، في مراحله الأولى، بدور محوري للدولة في تأطير الاقتصاد وتنظيم المجال، وذلك من خلال تبنيّ سياسات عمومية ركّزت على تجهيز البنية التحتية وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية، في إطار رؤية شمولية تهدف إلى تحقيق التوازن المجالي وتعزيز الاندماج الوطني. غير أنّ هذا النموذج التدخلي شهد تحوُّلا جذريا ابتداء من منتصف ثمانينيات القرن الماضي، حيث تم تبنيّ مقاربة ليبرالية قائمة على تحرير السوق وتقليص دور الدولة، استجابة لتوصيات برامج الإصلاح الهيكلي التي فرضها كلّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد انطوى هذا التحوُّل على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي والانخراط التدريجي في اقتصاد السوق والعولمة. غير أن غياب إصلاحات مؤسسية ومجالية مرافقة لهذا التحوُّل، حال دون ضمان عدالة توزيع منافع التنمية بين الأقاليم. فقد تركّزت الاستثمارات في المناطق الساحلية التي توفّرت فيها بنية تحتية مؤهلة، في حين استمر تهيمش المناطق الداخلية والريفية، وهو ما ساهم في تعميق الفجوة المجالية والاجتماعية، وأعاد إنتاج أنماط الإقصاء بأشكال جديدة.

وإذا كانت التجربة التونسية قد شهدت تحوُّلا جذريا في نموذجها التنموي منذ منتصف الثمانينيات، مع تبنيّ مقاربة ليبرالية تحت ضغط برامج الإصلاح الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن هذا التوجه لم يكن معزولا، بل يجد ما يوازيه في سياقات دولية أخرى، من بينها دولة المكسيك. فقد اعتمدت هذه الأخيرة، منذ أوائل الثمانينيات، سياسات مستوحاة من

التوجه النيوليبرالي، تُوجت بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية بين سنتي 1992 و1994 بالشراكة مع الولايات المتحدة وكندا. وكما هو الحال في تونس، حيث تركزت الاستثمارات في المناطق الساحلية (كسوسة وصفاقس وبزرت) مقابل تهميش الولايات الداخلية (مثل القصيرين، سيدي بوزيد، الكاف، وقفصة)، فقد شهدت دولة المكسيك بدورها تركزا استثماريا ملحوظا في الشمال الصناعي القريب من الحدود الأمريكية، في مقابل استمرار هشاشة المناطق الجنوبية، وعلى رأسها تشياباس وأواهكا، التي عانت من ضعف البنية التحتية وتراجع الاستثمار العمومي والخدمات الأساسية. وبذلك، تكشف التجربتان عن منطق تنموي مشترك، يقوم على الانفتاح الاقتصادي دون إصلاحات مجالية مصاحبة، مما ساهم في تعميق الفوارق الإقليمية، وإعادة إنتاج الإقصاء بأشكال جديدة في المناطق الريفية والهامشية.

تُبرز التجربتان، التونسية والمكسيكية، أنَّ غياب رؤية ترابية متكاملة تراعي العدالة المجالية يؤدي إلى إنتاج مشهد تنموي غير متوازن، تُجاور فيه الأقطاب الديناميكية مناطق ظلّ مهمشة، تعاني من الفقر وصعوبة الولوج إلى الخدمات والفرص الاقتصادية. وقد حاولت الدولتان التخفيف من هذه الاختلالات من خلال برامج اجتماعية تعويضية موجهة للفئات الهشة، إلا أن غياب التنسيق وضعف التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية حدّ من نجاعة هذه السياسات التنموية. ففي تونس، ورغم توجيه عديد البرامج التنموية نحو الأرياف، أظهرت نتائج الإستبيان الميداني أن 28% من المستجوبين لم يستفيدوا من أي تدخل ملموس، ما يعكس قصورا في آليات التنفيذ أو في دقة استهداف الفئات المعنية. كما اعتبر 48% من المشاركين أن البرامج ركّزت أساسا على الجانب الاجتماعي مغفلة بذلك الأبعاد الاقتصادية التي تُعتبر ضرورية لاستدامة التنمية، بينما رأى 29% أنها متوازنة، و11% فقط اعتبروها ذات طابع اقتصادي. أما في دولة المكسيك، فقد بيّنت التقييمات الرسمية لبرنامج الفرص "Oportunidades" سنة 2002 محدودية نتائجه، بسبب ضعف الربط بين الدعم الاجتماعي ومبادرات تعزيز الإنتاج المحلي، خاصة في الأوساط الريفية المهمشة.

وتؤكد هذه المعطيات، في كلا السياقين، أن الطابع القطاعي لهذه البرامج، في ظل غياب إطار تنموي متكامل، أضعف أثرها وكثّر الهشاشة بدل معالجتها. فالانتقال إلى مقاربات أكثر نجاعة يقتضي تجاوز منطق التدخلات الظرفية، والاعتماد على آليات شراكة متعدّدة المستويات تقوم على التناغم بين الفاعلين وتكامل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمجالية. وقد ساهمت هذه الاختلالات التنموية في إنتاج توترات اجتماعية وسياسية عميقة. ففي تونس، كانت الاحتجاجات التي انطلقت من ولائي سيدي بوزيد والقصيرين سنة 2010 نتيجة مباشرة لسياسات الإقصاء والتهميش التي طالت الجهات الداخلية. وبالمثل، شهدت المكسيك حركات تمرّد محلية، مثل "الزاباتيستا" سنة 1994، التي مثّلت تعبيرا صريحا عن رفض الأوضاع التنموية غير المتكافئة التي يعاني منها السكان الأصليون والفئات الريفية الهشة.

وفي ضوء هذه التجارب، يتضح أن استمرار الهشاشة المجالية يمثل تهديدا حقيقيا للاستقرار الاجتماعي ولتماسك الدولة. فرغم محاولات الدولتين في مراحل لاحقة تدارك الفجوات من خلال إصلاحات تصحيحية، فإن غياب رؤية شاملة، وتفكك منظومة الحوكمة، وضعف

التنسيق بين الفاعلين المحليين والمركزيين، ظلّ عائقاً أمام تحقيق نتائج ملموسة. وعليه، فإن بناء نموذج تنموي عادل ومستدام لا يمكن أن يتم عبر تدخلات معزولة، بل يستوجب إعادة هيكلة الإطار المؤسسي على أسس مرنة وتشاركية، وتفعيل أدوات الحوكمة الرشيدة، بما يسمح بإدماج الفئات الهشة والمجالات المهمشة في قلب السياسات العمومية، ضمن رؤية وطنية شاملة تُكرّس العدالة المجالية وتعزّز الاستقرار الاجتماعي.

2. دور الاستثمار العام والخاص في تشكيل توزيع الثروة الجهوية

مع انطلاق المخطط السابع للتنمية (1987-1991)، الذي تزامن مع بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي، بدأت التنمية الجهوية تكتسب مكانة متزايدة في السياسات العمومية، كردّ فعل على تفاقم مظاهر اللاتوازن المجالي وتفشّي الفقر في المناطق الداخلية. وقد سعت الدولة، في هذا السياق، إلى اعتماد سياسة تنموية جديدة تركز على مبدأ التضامن الوطني، من خلال برامج تهدف إلى تحسين مؤشرات العيش في هذه الجهات، والحدّ من النزوح الريفي نحو المدن الساحلية، التي لا تمثل سوى 15% من المساحة الجغرافية للبلاد. ويُعبّر هذا التوجه عن بروز وعي تدريجي بضرورة تجاوز النموذج التنموي المركزي الذي أرسى منذ الاستقلال، والذي أظهر محدوديته في التعاطي مع الإشكاليات الجهوية.

فمن خلال تتبع نتائج ست مخططات متتالية بدءاً من المخطط الثلاثي الأول (1962-1964) إلى المخطط الثامن (1992-1996) يلاحظ أن الأهداف المعلنة لم تجد لها ترجمة فعلية، خاصة في المناطق الداخلية. إذ أدى التمركز الساحلي للاستثمارات والأنشطة الاقتصادية إلى ظهور تباينات جهوية ملموسة تعكسها مؤشرات توزيع السكان والموارد الاقتصادية. وقد تعمّقت هذه الهوة بفعل ظاهرة النزوح باتجاه المدن الكبرى في السواحل، مما أسهم في تفاقم الاختلالات البيئية والمجالية. في هذا السياق، اعتُبرت التنمية الجهوية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، من خلال استراتيجيات تهدف إلى ترسيخ السكان في مجالاتهم الأصلية وتعزيز دور المدن المتوسطة والصغرى كرافعة للتوازن الجهوي. وقد حاول المخطط الثامن (1992-1996) معالجة هذه الإشكاليات عبر إحداث أقطاب تنموية بالشمال الغربي، الوسط الغربي والجنوب، وربطها بمحاور الاتصال الاقتصادية، غير أن هذا التمشي بقي في حدود المبدأ ولم يحقق الأثر المطلوب على أرض الواقع.

وقد اتضح من خلال دراسة نتائج وثائق التخطيط لاسيما من المخطط الثامن إلى الثاني عشر استمرار تمركز الاستثمارات العمومية في المناطق الساحلية، حيث بلغت نسبة الاستثمار العمومي في إقليم الوسط الشرقي 21.1%، وفي إقليم الشمال الشرقي 38.3%، في حين لم تتجاوز هذه النسبة في أقصى الحالات 19.5% في الجهات الداخلية. أما فيما يخص الاستثمارات الخاصة، فقد استحوذ الساحل التونسي (الشمال الشرقي والوسط الشرقي) على 46.3% من مجموع الاستثمارات الخاصة الوطنية، في حين بقيت مساهمة القطاع الخاص في إقليم الشمال الغربي لا تتجاوز 6.5%، و4.7% فقط في الوسط الغربي (جدول 3). وتكشف هذه المؤشرات عن إشكالية هيكلية تتجاوز مجرد غياب العدالة المجالية إلى ما هو أعمق، وهو غياب الإرادة الفعلية لإعادة صياغة العقد التنموي الوطني بما يُراعي مبادئ الإنصاف والتوزيع العادل للثروة.

فبرامج الأقطاب التنموية، رغم مركزيتها في الخطاب الرسمي، لم تكن مرفوقة بإصلاحات مؤسساتية وُئى تحتية كافية لتجسيد هذه الرؤية. والنتيجة هي بروز نموذج تنموي غير عادل، اتسم بالهشاشة، وغلب عليه التهميش والطابع العشوائي.

جدول 3: تطور حجم الاستثمار العمومي والخاص حسب الأقاليم ومخططات التنمية 1992-2014 (الوحدة: مليون دينار – النسبة %)²

المخطط 12 -2011 2014	المخطط 11 -2007 2010	المخطط 10 -2002 2006	المخطط 9 -1997 2001	المخطط 8 -1992 1996	نوع الاستثمار	الإقليم
1160 (7.8%)	848 (7.4%)	942.8 (11.5%)	918.7 (12.9%)	562 (13.3%)	عمومي	الوسط الغربي
1305 (4.7%)	1100 (5.1%)	1443.5 (7.2%)	1303.7 (11.4%)	557 (9%)	خاص	
1930 (13.1%)	1420.2 (12.4%)	1240 (15.1%)	1111.2 (15.6%)	719.2 (17.1%)	عمومي	الشمال الغربي
1800 (6.5%)	1234 (5.7%)	1234 (6.1%)	1434.6 (12.5%)	839.5 (13.5%)	خاص	
2870 (19.5%)	2162.4 (18.9%)	1409 (17%)	1446 (20.3%)	836 (19.8%)	عمومي	الجنوب
4490 (16.2%)	3512 (16.3%)	3090 (15%)	1692.8 (14.8%)	1132 (18.2%)	خاص	
3111.7 (21.1%)	1173.9 (10.2%)	1655.5 (20.2%)	1298.2 (19.6%)	746.3 (17.7%)	عمومي	الوسط الشرقي
7260.3 (26.2%)	4934 (22.9%)	5398.2 (26.9%)	2784.9 (24.3%)	2320.5 (37.5%)	خاص	
5633 (38.3%)	5824.6 (50.9%)	2935.2 (35.8%)	2242 (31.5%)	1338.1 (32%)	عمومي	الشمال الشرقي*
12836 (46.3%)	10759.1 (49.9%)	8862.3 (44.2%)	4207 (36.8%)	1338.1 (23%)	خاص	

² تم احتساب استثمارات إقليم تونس الكبرى ضمن إقليم الشمال الشرقي
المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي – المجلد الثالث، المحتوى الجهوي لمخططات التنمية
الاقتصادية والاجتماعية، 2016.

14705	11429	8182.5	7116.1	4201.7	عمومي	المجموع
27691.3	21539.1	20028	11423	6187.1	خاص	

وتزداد هذه المفارقة وضوحا حين نأخذ بعين الاعتبار التوجه الذي اعتمدته الدولة منذ السبعينات لتشجيع الاستثمار الخاص - المحلي والأجنبي - كرافعة للنمو، حيث فُتِح المجال أمام رأس المال للاستفادة من الامتيازات الجبائية والمالية، في إطار سياسات الخصوصية واللامركزية الصناعية منذ سنة 1977، ثم مع برنامج صندوق النهوض بالمهن الصغرى لسنة 1982. لكن هذه الإجراءات لم تنجح في دفع المستثمرين نحو المناطق الداخلية، بل عمّقت من اختلال التوازن الإقليمي، نظرا لأن أهداف المستثمرين بقيت تجارية وربحية، وليست تنموية. بالتالي، فإن الحصيلة الإجمالية تُظهر بشكل واضح استمرار هيمنة المناطق الساحلية على مراكز القرار والثقل الاقتصادي، مما انعكس سلبا على إعادة هيكلة النسيج الحضري الوطني، بفعل التدفقات المتزايدة للزوح نحو المدن الكبرى. هذه الديناميكية غير المتوازنة، التي تغذيها قرارات تنموية انتقائية، أدّت إلى تفاقم ظاهرة التفاوت المجالي والاجتماعي، مما يطرح بحدة الحاجة إلى مراجعة شاملة لسياسات التنمية، تركز على تمكين الجهات المهمشة، لا فقط عبر التمويل، بل من خلال آليات الحوكمة الترابية وتعزيز الديمقراطية المحلية.

3. اختلال التوزيع المجالي للثروات وتفاقم التفاوتات الجهوية في تونس

تُعد إشكالية التفاوتات المجالية من أبرز التحديات التي تواجهها السياسات التنموية في تونس منذ الاستقلال، إذ تُجسد في جوهرها فشل محاولات الدولة المتكررة لتحقيق عدالة مجالية وتنموية بين مختلف الأقاليم. فمنذ ستينات القرن الماضي، ورغم الانخراط في مسارات تخطيطية متعدّدة، ظلّ النسق العام للتنمية منحصرا في الأقاليم الساحلية، بينما عانت المناطق الداخلية جوانب من التهميش والإقصاء. وقد لعبت مجموعة من العوامل التاريخية والطبيعية دورا حاسما في ترسيخ هذا التفاوت. فقد ساهمت المحددات البيئية (كشخّ الموارد المائية وتباين وفرة وجودة الأراضي) في تعزيز التمايز بين الأقاليم. كما تركت السياسات الاستعمارية بصماتها من خلال توجيه الاستثمارات نحو المناطق الساحلية وتهميش الأرياف، خصوصا من خلال استغلال الأراضي الخصبة في الشمال وتكريس مركزية النشاط الاقتصادي والتجاري في المدن الكبرى مثل تونس العاصمة وبزرت.

ورغم ما أُعلن عنه من توجهات رسمية طموحة منذ الاستقلال، والتي تُرجمت في إطار 12 مخططا تنمويا وطنيا إلى غاية سنة 2014، فإن نتائج هذه السياسات لم تنعكس فعليا على مستوى تقليص الفوارق بين الجهات. وبالعودة إلى بيانات الاستثمار العمومي والخاص خلال الفترة 1992-2014، يتبين استمرار التوزيع غير المتوازن للاستثمارات بين الأقاليم. فعلى سبيل المثال، تُبيّن معطيات مخططات التنمية للفترة الممتدة بين 1992 و2014 (الجدول 4) مدى التفاوت في توزيع الاستثمارات العمومية بين الأقاليم. إذ استأثر إقليم الشمال الشرقي، الذي يضم العاصمة تونس، بنسبة استثمارية بلغت في المعدل 41.2% من إجمالي الاستثمارات الوطنية، يليه إقليم الوسط الشرقي بنسبة 32.2%.

جدول 4: حجم الاستثمار العمومي والخاص بالأقاليم التونسية بين 1992 و 2014 (الوحدة: ألف دينار)

فترة المخطط للتنمية	الوسط الغربي	الشمال الغربي	الجنوب	الوسط الشرقي	الشمال الشرقي ³	المجموع
المخطط الثامن (1996-1992)	1119	1558,7	1968	3066,9	4129,1	21184
%	9	13	17	26	35	100
المخطط التاسع (2001-1997)	2222,4	2545,8	3138,8	4183,1	6449	18539
%	12	14	17	22	35	100
المخطط العاشر (2006-2002)	2386,3	2474	4499	7053,7	11797	28210
%	8	9	16	25	42	100
المخطط الحادي عشر (2007- 2010)	1948	2654,2	5674,4	6107,9	16583	32968
%	6	8	17	19	50	100
المخطط الثاني عشر (2011- 2014)	2465	3730	7360	10372	18469	42396
%	6	9	17	24	44	100
مجموع الاستثمار للفترة 1992- 2014	10140	12963	22640	30784	57427	133956

⁶ بالنسبة إلى إقليم الشمال الشرقي وقع الأخذ فيه بعين الاعتبار إلى إقليم تونس وذلك نظرا لعدم توفر قاعدة بيانات ضمن هذا الإقليم بدرجة مفصلة ومستقلة، وهي نفس الوضعية أيضا في مستوى إقليم الجنوب والذي وقع ضبط مؤشرات حسب مخططات التنمية في إطار عملية الجمع بين إقليم الجنوب الغربي والجنوب الشرقي.

26791	11485	6157	4528	2592,5	2028	معدل الاستثمار للفترة (1992- 2014)
-	41,2	32,2	16,8	10,6	8,2	نسبة الاستثمار للفترة (1992- 2014)

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2014: المجلد الثالث: المحتوى الجهوي لمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

في المقابل، لم يتجاوز نصيب إقليم الجنوب 16.8%، وإقليم الشمال الغربي 10.6%، والوسط الغربي 8.2%، رغم أن هذه الأقاليم الثلاثة تغطي مجتمعة نحو 85% من مساحة البلاد، وتضم ما يقارب 29.2% من إجمالي السكان. ويبرز هذا التوزيع اختلالاً هيكلياً واضحاً في التوجيه الجغرافي للاستثمارات، يعكس ذلك بدوره استمرار منطق التركز في المناطق الساحلية الأكثر نمواً على حساب الجهات الداخلية. هذا التفاوت في تدفق الاستثمار أدى إلى تشكل مشهد تراجي غير متجانس، تتكثف فيه عناصر القوة الاقتصادية والوظيفية ضمن محور يمتد من الشمال الشرقي إلى الساحل الشرقي، مقابل مناطق داخلية تعاني من نقص البنية التحتية، محدودة فرص العمل، وهشاشة الخدمات الاجتماعية. وقد فاقم الانخراط في اقتصاد السوق منذ تسعينات القرن الماضي من هذا التباين، خاصة بعد توقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتي ساهمت في تركيز الاستثمارات الصناعية والأنشطة الاقتصادية الحديثة في المناطق الأكثر ارتفاعاً على الواجهة الساحلية. وفي هذا السياق، تُبرز المؤشرات الصناعية بين 2009 و2014 هذه الدينامية التمييزية: فقد تركز نحو 56% من الوحدات الصناعية الجديدة في الشريط الساحلي، بينما بقيت المناطق الداخلية على هامش هذا الحراك الاقتصادي. كما أن نحو 94% من اليد العاملة الصناعية و75% من القيمة المضافة الصناعية الوطنية تتركز في الأقاليم الساحلية، ما يعكس استمرار منطق التركز الذي يُغذي التفاوتات الجهوية، ويُكرّس الفوارق في الاندماج الاقتصادي والاجتماعي بين الفضاءات الترابية.

وبناء على هذه المعطيات، يتبين أن السياسات التنموية التي انتهجتها الدولة التونسية، رغم تنوعها وتعدد أدواتها التخطيطية والمؤسسية، لم تنجح في بلورة ديناميكية مجالية متوازنة، تُحدّ من تركز الثروة والأنشطة في الأقاليم الساحلية. وقد أسفر هذا القصور عن بروز أقطاب تنموية هيمينة، في مقابل أقاليم داخلية مهمشة ظلت في موقع التبعية البنيوية. وقد عمّق هذا الواقع من مشاعر التهميش الاقتصادي والاجتماعي، بل والسياسي، لدى ساكنة المناطق الداخلية، مما جعل من مطلب العدالة المجالية ركيزة أساسية لإعادة التفكير في النموذج التنموي الوطني. ويكتسي هذا التوجه أهمية خاصة في سياق التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها تونس بعد سنة 2011، والتي أظهرت بشكل جلي الحاجة إلى مراجعة جوهرية لمقاربات التخطيط والتوزيع التنموي، بما يضمن الإنصاف المجالي ويعيد إدماج الأقاليم الطرفية ضمن المشروع الوطني.

III. المسارات التنموية في تونس وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية: من مقارنة التنمية إلى تعميق التهميش الريفي

1. التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف التونسية

1.1. هشاشة الإنفاق الاستهلاكي في المناطق الريفية وتفاقم الفوارق المجالية

تُعدّ الفجوات المجالية بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، وكذلك بين المجالات الريفية والحضرية، من أبرز الإشكاليات البنوية التي أعيد طرحها بقوة في مرحلة ما بعد الثورة التونسية سنة 2011، باعتبارها مرآة لاختلالات مزمنة في توزيع الموارد وفرص التنمية. فعلى الرغم من التحسّن النسبي الذي سُجّل في مؤشرات النفاذ إلى الخدمات الأساسية، كالكهرباء والماء الصالح للشرب والتعليم والصحة، فإن هذه المكاسب الكمية لم تُترجم إلى تحوّل نوعي في مستوى الإنفاق الاستهلاكي أو في جودة الحياة بالمناطق الريفية، ما يؤكد محدودية فاعلية السياسات العمومية في تقليص الفوارق المجالية.

وتُظهر بيانات المعهد الوطني للإحصاء (جدول 5) أن متوسط الإنفاق السنوي للفرد ارتفع على المستوى الوطني من 1424 ديناراً سنة 2000 إلى 3871 ديناراً سنة 2015، إلا أن هذا التطوّر يُخفي تباينات صارخة بين الأقاليم، وبين الوسطين الحضري والريفي. ففي حين بلغ متوسط الإنفاق في المناطق الحضرية 4465 ديناراً، لم يتجاوز في المناطق الريفية 2585 ديناراً، أي ما يعادل 58% فقط من نظيره الحضري، وهو ما يعكس حجم الفجوة الاستهلاكية العميقة بين الوسطين. كما يبرز التفاوت بشكل أوضح عند النظر إلى المعطيات حسب الأقاليم، إذ تراوح متوسط الإنفاق السنوي للفرد بين 2466 ديناراً في الوسط الغربي و5312 ديناراً في إقليم تونس الكبرى، بفارق يتجاوز 2800 دينار، مما يؤكد مرّة أخرى تمركز النشاط الاقتصادي والثروة في الحواضر الكبرى، لا سيما المناطق الساحلية.

جدول 5: تطوّر مستوى الإنفاق السنوي للفرد حسب الأقاليم والوسط الجغرافي خلال الفترة 2000-2015 (الوحدة: الدينار)

الأقاليم / الوسط الجغرافي	2000	2005	2010	2015
إقليم تونس	1917	2609	3498	5312
الشمال الشرقي	1292	1724	2241	3440
الشمال الغربي	1145	1466	1754	2696
الوسط الغربي	937	1173	1623	2466
الوسط الشرقي	1735	2245	3081	4309

3250	2464	1873	1158	الجنوب الشرقي
3077	2064	1510	1030	الجنوب الغربي
2585	1644	1213	911	الوسط الريفي
4465	3102	2326	1726	الوسط الحضري
3871	2601	1939	1424	المعدّل الوطني

المصدر: نتائج المسح الوطني للمعهد الوطني للإحصاء حول الإنفاق ومستوى عيش الأسر لسنوات 2000، 2005، 2010 و2015.

ولا تقتصر الفجوة التنموية بين الريف والحضر على البُعد الكمي للاستثمارات أو الخدمات، بل تشمل كذلك طبيعة ومجالات الإنفاق الأسري. ففي هذا السياق، تُظهر بيانات المسح الوطني للميزانية والأوضاع المعيشية لسنة 2010 أن الأسر الريفية تُخصّص حوالي 35% من دخلها لتغطية نفقات الغذاء والسكن، مقابل 27.6% فقط في المناطق الحضرية. ويُبرز هذا التفاوت عبئًا ثقيلًا للضروريات الأساسية على ميزانية الأسر الريفية، بما يؤكد هشاشة قدرتها الشرائية ويُقلّص هامش الإنفاق على بعض الخدمات الأساسية كالصحة، التعليم، النقل، والثقافة. وبالتالي فإن هذا النمط من الإنفاق غير المتوازن يُكرّس تبعية الأسر الريفية للحاجيات الأساسية، ويُضعف من فرصها في تحقيق الارتقاء الاجتماعي، كما يُساهم في تدهور مؤشرات التنمية البشرية بهذه المناطق، ما يستدعي تدخلا عموميا أكثر نجاعة وعدالة لإعادة التوازن في مستويات المعيشة والفرص بين المجالين الريفي والحضري.

وتتأكد هذه الهشاشة أيضًا من خلال تحليل التركيبة الاجتماعية للمستهلكين. فبحسب بيانات المعهد الوطني للإحصاء، فإن 97.2% من سكان المناطق الريفية ينتمون إلى الفئتين الضعيفة والمتوسطة من حيث الإنفاق، مقابل 82.7% في المناطق الحضرية. وتبلغ نسبة السكان الذين لا يتجاوز إنفاقهم السنوي 500 دينار أي ضمن الفئة الفقيرة جدًا حوالي 5.9% في الريف، مقارنة بـ 0.3% فقط في الحضر، وهو ما يكشف عن مستوى مرتفع من التهميش الاقتصادي في المناطق الريفية. وتتقاطع هذه المؤشرات الكمية مع نتائج الاستبيان الخاص الذي قمنا بإجرائه في إطار تقييم السياسات التنموية في الريف، حيث تبين أن الدولة لا تزال تركز بشكل أساسي على تحسين البنية التحتية الأساسية، فقد استحوذت مشاريع ربط المناطق الريفية بشبكات الماء والكهرباء على 67% من التدخلات، في حين احتل السكن الريفي المرتبة الثانية بنسبة 42%.

ورغم أهمية هذه المشاريع في رفع العوائق المادية أمام التنمية، فإنها لم تترافق مع سياسات فعالة لخلق الثروة وتوليد الدخل، حيث لم تتجاوز نسبة التدخلات المتعلقة بالتشغيل ضمن الحضائر 38%، والمشاريع المدوّزة للدخل 21% فقط. وهو ما يعكس مرة أخرى ضعف التنسيق بين البُعدين الاجتماعي والاقتصادي في التخطيط التنموي، ويفسّر جزئيا استمرار الفجوات المجالية رغم الجهود المبذولة في السياسات التنموية. تُبرز هذه المعطيات، سواء في بعدها

الكَمِّي أو النوعي، أن ضعف القدرة الشرائية في الأوساط الريفية لا يُمثّل مجرد مؤشّر اقتصادي معزول، بل يُعدّ تجلّيا لقصور هيكلية في السياسات التنموية، العاجزة نوعا ما عن تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية. فاستمرار الفجوات في بنية الإنفاق، مقترنا بضعف آليات دعم التشغيل وغياب منظومات ناجعة للمرافقة الاقتصادية والاجتماعية، يُعمّق من مظاهر الإقصاء ويُغذي تحركات الهجرة الداخلية وأدفاق النزوح نحو المدن، والانقطاع المبكر عن التعليم، وتوسع دائرة الاقتصاد غير المهيكل. ومن هذا المنطلق، تفرض إعادة توجيه السياسات العمومية نحو الأرياف اعتماد نموذج تنموي إدماجي يتجاوز المقاربة التجهيزية، نحو تصور متكامل يُعنى بخلق فرص اقتصادية مستدامة، وتمكين الأسر الريفية من شروط إنتاج القيمة من خلال دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة الممولة والمرافقة تقنيا، وهو ما من شأنه أن يُعيد الاعتبار للريف كفاعل تنموي في حد ذاته، ويُسهّم في ترسيخ توازن مجالي واجتماعي أكثر إنصافا على المستوى الوطني.

2.1. التفاوت المجالي في مؤشرات الفقر: استمرارية الهشاشة في الأرياف التونسية رغم السياسات الاجتماعية

رغم إدراج البعد الاجتماعي ضمن أولويات السياسات التنموية الوطنية منذ مطلع الألفية الثالثة، لا تزال مظاهر الفقر تشهد تفاوتات حادا بين الأوساط الجغرافية، خصوصا بين المناطق الريفية والحضرية. فقد سعت الدولة إلى تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال آليات تدخل مباشرة تمثّلت أساسا في برامج التحويلات الاجتماعية، مثل منح العائلات المعوزة، ودعم المواد الأساسية، والتغطية الصحية، والتزوّد بالخدمات الأساسية كالماء الصالح للشرب والكهرباء، فضلا عن الخدمات شبه المجانية في مجالي التعليم والصحة. وتُعدّ هذه البرامج جزءا من سياسة إعادة التوزيع الهادفة إلى تقليص الفجوات الاجتماعية والمجالية. وقد شهدت هذه السياسة تصاعدا في حجم التمويل العمومي، حيث ارتفعت الاعتمادات المرسدة لها لتبلغ 19.7 مليون دينار مع نهاية سنة 2013، أي ما يعادل حوالي 25% من الناتج المحلي الاجتماعي. وقد ساهم هذا التوجه في تحسين بعض المؤشرات الاجتماعية على الصعيد الوطني، إذ ارتفع متوسط الدخل الفردي إلى حوالي 2601 دينار سنة 2010، وتراجعت نسبة الفقر من 25.4% سنة 2000 إلى حدود 15.5% سنة 2010، ما ساهم في توسيع قاعدة الطبقة المتوسطة لتشمل قرابة 80% من السكان خلال تلك الفترة.

غير أن هذا التحسّن الإجمالي في مؤشرات الفقر يُخفي في باطنه فوارق مجالية صارخة، تُبرز هشاشة بنيوية متواصلة في الوسط الريفي التونسي. فالبيانات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء تُظهر تفاوتات واضحة بين المناطق الحضرية والريفية (جدول رقم 6)، إذ انخفضت نسبة الفقر في المدن من 16.6% سنة 2000 إلى 10.1% سنة 2015، في حين سجّل الوسط الريفي تراجعا من 40.4% إلى 26% خلال الفترة ذاتها. ورغم هذا الانخفاض الظاهري الذي يقارب 14 نقطة مئوية، فإن الفقر في الأرياف لا يزال يعادل تقريبا ضعف نسبته في المناطق الحضرية، ما يعكس استمرار الفجوة الاجتماعية والمجالية بين الوسطين. وتزداد حدّة هذه الفجوة عند النظر إلى التفاوتات بين الأقاليم، إذ تُسجّل الجهات الغربية أعلى نسب فقر على المستوى الوطني. فقد بلغ معدل الفقر في الوسط الغربي 30.8%، وفي الشمال الغربي 28.4%، بينما تراجعت

النسبة إلى 5.3% فقط في إقليم تونس الكبرى، ما يكشف عن استمرار تركز التنمية في المناطق الساحلية والعاصمة، مقابل تهميش مستمر للمناطق الداخلية ذات الصيغة الريفية.

جدول 6: نسبة الفقر في البلاد التونسية حسب الوسط الجغرافي خلال الفترة 2000-2015

الوسط الجغرافي	2000	2005	2010	2015
وسط حضري	16,6	23,1	12,6	10,1
وسط ريفي	40,4	14,8	36	26
المعدل الوطني	%25,4	%38,8	%20,5	%15,2

المصدر: نتائج المسح الوطني للمعهد الوطني للإحصاء حول الإنفاق ومستوى عيش الأسر لسنوات 2000-2005-2010-2015

ويبدو أن السياسات الاجتماعية، رغم أهميتها، لم تنجح في كسر هذه الحلقة المفرغة من التفاوت المجالي والفقر البنيوي. وتؤكد نتائج الاستبيان المنجز ضمن هذا البحث هذا التقييم، إذ عبّر 46% من المشاركين عن تحسّن طفيف فقط في مستوى المعيشة، مقابل 25% صرّحوا بعدم ملاحظة أي تغيير يُذكر. تعكس هذه الآراء ضعف الأثر العملي للبرامج الاجتماعية في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية التي تعاني منها المناطق الريفية، وتُبرز الحاجة إلى مراجعة جذرية للنموذج التنموي المعتمد، يكون أكثر قدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية على أساس مجالي منصف. ولا شك أن هذه التفاوتات البنيوية كانت من بين الأسباب الجوهرية التي أجبّت الحراك الاجتماعي في ثورة 2011، حيث عبّرت مطالب المحتجين بشكل واضح عن الحاجة إلى إصلاح عميق لمنظومة توزيع الثروات والفرص، والتصدّي للسياسات غير المتكافئة التي غدّت الإقصاء الاجتماعي والمجالي.

3.1. تباين مؤشر البطالة وأزمة المجالات الريفية

تُعَدّ البطالة من أبرز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي استحوذت على اهتمام الباحثين وصنّاع القرار على حد سواء، نظرا لتأثيرها العميق والمباشر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل المجتمعات المعاصرة. وفي ظلّ التحوّلات البنيوية التي فرضتها العولمة، والتطوّر السريع للتقنيات الحديثة، وإعادة هيكلة سوق العمل، أصبحت البطالة موضوعا دائما في الخطابات الاقتصادية والاجتماعية، لما تحمله من انعكاسات متعددة الأبعاد. فهي وإلى جانب كونها مؤشرا على الهدر في رأس المال البشري، تُعد أيضا محقّزا لتفاقم مظاهر الجريمة، والهجرة السرية، والتطرف، والعنف الاجتماعي، فضلا عن تدهور شروط العيش، مما يجعلها ظاهرة مركبة تتقاطع مع البعدين الأمني والسياسي، ولا يمكن اختزالها في بعدها الاقتصادي فقط.

وتُعرف البطالة، من منظور إجرائي إحصائي، بأنها تشمل كل فرد تتراوح سنّه بين 15 و60 سنة، قادر على العمل، راغب فيه، ويبحث عنه دون أن يجد فرصة عمل مناسبة، سواء كانت دائمة

أو مؤقتة. ويعكس هذا التعريف الترابط البنوي بين البطالة والأزمات الهيكلية التي تعاني منها المنظومة الاقتصادية، خاصة في ظل اختلال منظومات الإنتاج، وغياب تنويع القاعدة الاقتصادية، وضعف الاستثمار المنتج، وهو ما يتجلى بوضوح في محدودية قدرة النسيج الاقتصادي في المناطق الريفية على استيعاب اليد العاملة النشيطة. وعلى الصعيد الوطني، كشفت معطيات التعداد العام للسكان لسنة 2014 عن نسبة بطالة وطنية تقدّر بـ 14,8%، أي ما يعادل حوالي 1,6 مليون نسمة من السكان النشيطين. غير أنّ هذا المتوسط يُخفي تباينات جغرافية صارخة تُبرز هشاشة المجال الريفي مقارنة بالمجال الحضري. ففي حين بلغت نسبة البطالة في المدن 14,4%، سجّلت المناطق الريفية نسبة مرتفعة تجاوزت 27% في ولايات مثل جندوبة وتطاوين، وبلغت 17,0% في القصيرين، و18,9% في ولاية زغوان، مما يعكس ضعف الإدماج الاقتصادي في هذه المجالات، وعجز السياسات القطاعية عن معالجة الإشكاليات البنوية لسوق الشغل فيها.

وعلى مستوى الأقاليم الكبرى، تُظهر الإحصائيات تصاعدا واضحا لمعدلات البطالة في أقاليم الوسط الغربي (القصيرين، سيدي بوزيد، القيروان) والجنوب (قفصة، تطاوين، قُبلي)، حيث تجاوزت النسبة 20,5%، تليها منطقة الشمال الغربي بنسبة 19,8%. وتظل نسب البطالة في المدن، رغم تفاوتها، أقل حدة من نظيرتها في الأرياف، نتيجة تمركز الخدمات والمؤسسات الاقتصادية والتعليمية. فعلى سبيل المثال، لم تتجاوز نسبة البطالة الحضرية في ولاية منوبة 18%، بينما بلغت 27% في ولايتي القصيرين وتطاوين، وبلغت ذروتها في ولاية قفصة بـ 28,2%، رغم ما تزخر به من موارد طبيعية ومواقع إنتاجية استراتيجية. فعلى سبيل المثال، يمثل الحوض المنجمي بولاية قفصة حالة نموذجية لفشل السياسات التنموية في تحقيق التوازن بين الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية والتنمية المحلية. فقد شهدت مدن المتلوي والمظيلة وأم العرائس والرديف فترات من النمو نتيجة نشاط استخراج الفسفاط، إلا أن التحديث التقني وتقليص اليد العاملة لحساب الرأس المال، أديا إلى انكماش سوق الشغل، مما أدى إلى تفاقم البطالة وانتشار الاحتجاجات الاجتماعية منذ سنة 2008، وتحولت هذه المناطق إلى بؤر توتر اجتماعي متكرر.

ويُضاف إلى ذلك الانعكاس المباشر للبطالة على مؤشرات أخرى كارتفاع معدلات الإعاقة، التي تمثل نسبة السكان غير النشيطين (أطفال دون 15 سنة، والمسنين فوق 60 سنة) إلى السكان النشيطين. ووفقا لتعداد سنة 2014، بلغ معدل الإعاقة الوطني 57%. وبالرغم من أن هذه النسبة تبقى دون ما تسجله بعض الدول الإفريقية كدولة النيجر (112%)، أو دول متقدمة مثل اليابان (64%)، فإنها تبقى مرتفعة مقارنة بدول الخليج العربي (الإمارات بـ 17,8%، الكويت، البحرين، وعمّان بحوالي 28%).

وفي السياق الوطني، تسجّل نسب الإعاقة تباينا بين الحضر والريف؛ إذ تبلغ 55,1% في الوسط الحضري، وترتفع إلى 59,5% في الوسط الريفي، مما يعكس الثقل الديمغرافي للفئات غير النشيطة في المناطق الريفية، وما يفرضه من تحديات إضافية على موارد الأسر والمؤسسات الاجتماعية. وتبرز الخطورة الحقيقية حين نلاحظ أن بعض الولايات الداخلية تسجل معدلات

تفوق بكثير المعدل الوطني، كما هو الحال في ولاية القصيرين (64%)، القيروان (68%)، وسليانة (69%)، وهي مؤشرات توجي بأن قاعدة السكان المنتجين في هذه الجهات لا تكفي لتلبية الحاجات الاجتماعية الأساسية، خاصة في ظل غياب ديناميكية اقتصادية قادرة على توليد الدخل والتشغيل. وتُشير نتائج الاستبيان الخاص إلى أن معظم الوظائف التي تم توفيرها من خلال البرامج التنموية بالريف التونسي هي وظائف مؤقتة بنسبة 52%، مما يعكس محدودية نجاعة هذه البرامج في خلق فرص عمل دائمة ومستدامة. كما أشار 34% من المستجوبين إلى أنهم لم يحصلوا على أي فرص تشغيل، وهو ما يبرز أحد أوجه القصور العميقة لهذه السياسات في تلبية احتياجات السوق المحلي وفي إدماج الشباب، خصوصا في المناطق الداخلية.

إجمالا، يتبين من خلال ما سبق أن أزمة البطالة في تونس، ولا سيما في مناطقها الريفية، لا تقتصر على كونها انعكاسا ظرفيا لتباطؤ النمو الاقتصادي أو لتقلبات السوق، بل تُجسد خللا بنيويا أعمق في السياسات التنموية، يعكس فشلا مستمرا في دمج هذه الفضاءات ضمن الدورة الوطنية للإنتاج. ويُضاف إلى ذلك غياب إرادة سياسية واضحة لترسيخ العدالة المجالية. وقد ساهم تراكم مؤشرات الإقصاء، من بطالة وفقر وتدني في جودة الحياة، في تغذية موجات الاحتجاجات الاجتماعية المتصاعدة منذ مطلع الألفية، والتي بلغت ذروتها خلال أحداث ثورة 2011، حيث برز صوت المجتمع الريفي للمطالبة بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ورفضه المستمر لمنطق التهميش والإقصاء.

2. تنامي ظاهرة الأدفاق الهجرية كمؤشر لعمق الفوارق المجالية واستمرار أزمة المجالات الريفية

تُعَدّ الهجرة الداخلية من أبرز الظواهر الديمغرافية التي تكشف عمق التفاوتات المجالية في تونس، وتعكس في الوقت ذاته استمرار الأزمة البنيوية التي تعاني منها المناطق الريفية والجهات الداخلية. فقد أظهرت بيانات المعهد الوطني للإحصاء للفترة الممتدة بين 1999 و2004 تسجيل نحو 426 ألف حالة تنقل بين الولايات، مقابل 283 ألف تنقل داخل نفس الولاية، ما يعكس دينامية هجرة داخلية مكثفة في فترة زمنية وجيزة نسبيا. غير أن التحليل المجالي لهذه التنقلات يُبرز اختلالا حادا في الاستقطاب الترابي؛ حيث استحوذ إقليم تونس الكبرى على 35.9% من مجموع الوافدين، يليه إقليم الوسط الشرقي بنسبة 28.4%، أي أن ما مجموعه 64.3% من التنقلات تركزت ضمن واجهتين فقط، ما يؤثر إلى ضعف جاذبية بقية الأقاليم، خاصة الداخلية منها، ويعكس استمرار تمركز النمو والفرص في فضاءات محدودة دون غيرها.

وتؤكد مصفوفة التنقلات (جدول 7) أن الأدفاق الهجرية تنطلق من المناطق الريفية نحو المدن الكبرى، إذ يوجه إقليم الشمال الغربي نسبة 65.2% من مهاجريه نحو تونس الكبرى، في حين تتجه 55.2% من حركة سكان الوسط الغربي نحو الساحل (الوسط الشرقي)، ما يكشف مرة أخرى عجز هذه الجهات عن الحفاظ على سكانها، ويرتبط ذلك أساسا بهشاشة القاعدة الاقتصادية وندرة فرص الشغل وضعف الخدمات الاجتماعية. وتؤكد هذه الفرضية وذلك من هلال نتائج الاستبيان الخاص، حيث أفاد 44% من المشاركين بأن البرامج التنموية لم تستجب إلا جزئيا لحاجياتهم، بينما صرح 34% بعدم استفادتهم منها إطلاقا، وهو ما يعكس قصورا

واضحاً في قدرة هذه السياسات على تحقيق تنمية متوازنة ومندمجة قادرة على تقليص دوافع الهجرة القسرية من الريف نحو المدن.

جدول 7: مصفوفة حركة الوافدين (%) حسب الأقاليم التونسية خلال الفترة 1999-2014

الأقاليم التونسية	إقليم تونس الكبرى	الشمال الشرقي	الشمال الغربي	الوسط الشرقي	الوسط الغربي	الجنوب الشرقي
الشمال الشرقي	59.4	-	% 14.1	% 13.5	% 9.3	% 7.9
الشمال الغربي	% 65.2	% 14.1	-	% 5.6	% 4.5	% 4
الوسط الشرقي	% 46.0	% 13.5	% 5.6	-	% 55.2	% 30.1
الوسط الغربي	% 20.2	% 9.3	% 4.5	% 55.2	-	% 6.7
الجنوب الشرقي	% 40.8	% 7.9	4%	% 30.1	% 6.7	-
الجنوب الغربي	% 22.9	% 12.6	% 3.3	% 35.3	% 9.9	% 22.4

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2004، اتجاه الأدفاق الهجرية

وتُظهر هذه المؤشرات أن حركة السكان في تونس لا تُعبر عن انتقال حرّ أو اختياري، بقدر ما تمثل نزوحاً ترابياً ناتجاً عن غياب مقومات العيش الكريم في المجالات الريفية، وهو ما يعمّق ظاهرة الخلاء السكاني في الداخل مقابل الاكتظاظ الحضري في المدن الساحلية. فالتحوّلات الديمغرافية إنطلاقاً من الأرياف التونسية ليست انعكاساً لتحرك اقتصادي عقلائي فقط، بل هي نتيجة مباشرة لفشل منظومة التهيئة الترابية في تأمين توزيع عادل للموارد والبنى الأساسية. ولعلّ أخطر ما في هذه الظاهرة هو ما تخلفه من اختلالات متعدّدة الأبعاد، بدءاً من الضغط العمراني على المدن الكبرى، وتفاقم أزمة السكن والخدمات، وصولاً إلى تفكك النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمناطق المهجورة. فقد أظهرت دراسات التخطيط الحضري أن تزايد الكثافة السكانية في العاصمة والساحل لم يُرافقه نمواً موازياً في البنية التحتية أو في الخدمات العمومية، ما يهدّد بانفجار عمراني واجتماعي في هذه المناطق. كما أن استمرار نزيف الهجرة الداخلية دون إجراءات مصاحبة يعمّق الفجوات الجهوية ويؤدي إلى ما يُشبه حلقة مغلقة للهجرة، حيث تتكرر عملية استنزاف رأس المال البشري من الأطراف لفائدة المركز، في غياب سياسات إعادة التوازن المجالي، أو برامج استثمار نوعيّة في القطاعات القادرة على تثبيت السكان في مجالاتهم، مثل الفلاحة، والصناعات التحويلية، والاقتصاد الاجتماعي، والتضامني.

بناء على ما سبق، يمكن اعتبار تنامي الأدفاق الهجرية مؤشرا مرگبا على استمرار أزمة التنمية الجهوية ، وعلى غياب العدالة الترابية (بالهادي، 2012). وهو ما يستوجب إعادة صياغة سياسات التخطيط المكاني، ليس فقط من خلال إحداث مشاريع ظرفية، بل عبر بلورة رؤية استراتيجية ترتكز على مبادئ التمييز الإيجابي والإنصاف المجالي، وتستهدف تقوية الجاذبية الاقتصادية والاجتماعية للجهات المهمشة سيما ذات الصبغة الريفية.

خلاصة

لقد أظهرت تجربة التخطيط التنموي في تونس، بدءا بالتعاقد إلى برنامج التنمية الريفية ثم التنمية المندمجة منذ الاستقلال مدى محدودية المقاربة المركزية في التعاطي مع الإشكالية الريفية، سواء من حيث الأهداف أو من حيث الوسائل. فرغم الطابع الطموح الذي ميّز مشروع التعاقد الفلاحي، فإن هذه التجربة كشفت عن فشل النماذج الفوقية التي أسقطت على واقع ريفي مرگب دون اعتبار للخصوصيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات المحلية. فقد أدى غياب آليات المشاركة الفعلية وتقيد حرية المبادرة إلى خلق حالة من العزوف في صفوف الفلاحين، مما انعكس سلبا على مردودية الإنتاج الزراعي، وأسهم في تعميق التفاوتات السوسيو-اقتصادية داخل الأرياف.

ولئن مثل برنامج التنمية الريفية لسنة 1973 نقلة شكلية في التوجه الليبرالي للدولة، فإنه لم يُحدث القطيعة المطلوبة مع منطق التخطيط القطاعي الذي ظل يغلب عليه البعد الفلاحي بصفة بارزة. فعلى الرغم من الاعتراف الرسمي آنذاك بتنوع المجالات الجغرافية وعدم تجانسها من حيث الموارد والإمكانات، فإن التدخلات ظلت تُنفَّذ في إطار تصوّرات مركزية تفتقر إلى الأبعاد التكاملية، حيث غابت الرؤية الاستراتيجية الشاملة التي تُدمج التنمية الاقتصادية، العدالة المجالية، وتحسين جودة الحياة في الريف بشكل متوازن. وقد أكدت نتائج الاستبيان الميداني هذا التقييم النقدي، حيث صرّح 64% من المستجوبين بأن المجالات الريفية لم تحظ بالأولوية في التخطيط العمومي، بينما رأى 48% أن البرامج كانت تفتقر إلى منظور استراتيجي واضح، واعتبر 52% أن مواطن الشغل التي أحدثت كانت ظرفية وغير قادرة على خلق استقرار اقتصادي دائم. كما أشار 37% من المشاركين إلى غياب التنسيق بين الهياكل المتدخلة، وعبر 44% عن ضعف الاستجابة الفعلية لحاجيات سكان الأرياف، مما يعكس بوضوح محدودية أثر هذه البرامج على الواقع المحلي. وبالنظر إلى جملة هذه المعطيات، يتضح أن السياسات التنموية التي طُبِّقت منذ فترة ما بعد الاستقلال لم تنجح في تحقيق أهدافها المعلنة، بل ساهمت في إعادة إنتاج التفاوتات المجالية. فقد ظل الريف خاضعا لمنطق التدخل التوزيقي، حيث اقتصر الدور التنموي للدولة على تقديم الخدمات القاعدية وتوزيع الموارد، دون إرساء ديناميكيات إنتاجية مستدامة تُعزز من قدرة الأرياف على خلق الثروة وتثبيت السكان في مجالاتهم. كما ساهم تراجع الدور التنسيقي للدولة في توجيه الاستثمارات نحو المناطق الساحلية، على حساب الجهات الداخلية، مما عمّق الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأخيرة.

إن تجاوز هذه الإخفاقات لا يمر فقط عبر تصحيح آليات التدخل، بل يقتضي مراجعة شاملة وعميقة لفلسفة التنمية ذاتها، من خلال إعادة تموقع الدولة كفاعل منظم للتوازنات الاقتصادية

والمجالية، وتفعيل مبدأ العدالة الترابية والتمييز الإيجابي لصالح المناطق المهمشة. كما أن تحقيق تنمية ريفية فعلية يستوجب إعادة تعريف الريف كمجال متعدد الوظائف، وليس مجرد حيز فلاحي، بما يفرض إدماجه في صلب الاستراتيجية الوطنية للتنمية من خلال الاستثمار في البنية التحتية، وتأمين الموارد البشرية والطبيعية، ودعم المدن الصغرى والمتوسطة كرافعات للاندماج المجالي والاجتماعي. وعموما، يتضح من تحليل التجربة التونسية في مجال التنمية الريفية أن الرهان الحقيقي لا يقتصر على حجم الاستثمارات الموجهة إلى الأقاليم، بل يرتبط أساسا بجودة الرؤية التنموية، ويمدى التناهما مع الخصوصيات المجالية والاجتماعية للمناطق المستهدفة. فغياب التمهيد بين السياسات العمومية والواقع الترابي أفد أسفر عن اختلالات هيكلية عمقت التفاوتات، وأضعفت فرص تحقيق تنمية عادلة ومستدامة بين مختلف الأقاليم.

المراجع

- بالهادي، عمر. 2011. التنمية الجهوية بعد الثورة: الواقع والآفاق. مداخلة في مقر حركة الديمقراطيين الاشتراكيين. 12 صفحة.
- بالهادي، عمر. 2012. إشكاليات التنمية الإقليمية: وضع المناطق الداخلية والحوض المنجمي. حركة التجديد، 18 صفحة.
- بوطالب، محمد نجيب. 2002. سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، 184 صفحة.
- التليلي، جلال. 2013. الصحافة والإيديولوجيا التنموية تحت النظام التسلطي. نقوش عربية، 370 صفحة.
- دغري، سالم. 1984. تجربة تونس في التنمية الريفية. شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 324 صفحة.
- ستهم، حافظ. 1987. الريف والتنمية: دراسة في تهيئة المجال الريفي. منشورات المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر - تونس، 399 صفحة.
- لببى، سالم. 2003. ثقافة المؤسسة وأثر العولمة في المغرب العربي: مثال تونس. المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، ص. 39-63.
- المراجع باللغة الأجنبية

ASKEW K. M., 2008. Les villages tanzaniens ujamaa 40 ans plus tard : moralisation et commémoration du collectivisme. *Anthropologie et Sociétés*, vol. 32, n° 1-2, pp. 103-132.
<https://doi.org/10.7202/018885ar>

COMMISSARIAT GENERAL AU DEVELOPPEMENT REGIONAL (CGDR), 1984. Évaluation du programme du développement rural (1973-1982), 900 p.